الجلسة الخامسة والأربعون بعد المائتين

- **التاريخ**: الأربعاء 5 رمضان 1422 (2001/11/21)
- **الرئاسة**:السيد المصطفى عكاشه رئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت**: ساعة وعشر دقائق ابتداء من الساعة التاسعة وعشرين دقيقة ليلا
- **جدول الأعمال**: تقديم مشروع قانون المالية برسم سنة 2002

❖❖❖

السيد الرئيس :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الوزير الأول،

حضرات السادة الوزراء ،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 255 النظام الداخلي يعقد المجلس جاسة خاصة تخصص لتقديم الحكومة لمشروع قانون المالي برسم السنة المالية 2002، وأعطي الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة فليتقدم مشكورا.

السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة :

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على حيز المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول.

الزملاء الوزراء.

السادة المستشارين المحترمين،

نتشرف أمامكم باسم حكومة جلالة الملك بعرض الخطوط الكبرى لقانون المالية لسنة 2002، بعد التعديلات التي أدخلت داخلة، من طرف زملائكم في مجلس النواب، من أجل أن يحظى هذا المشروع من خلال مداولتكم بالتعمق اللازم لأهذافه الكبرى، وإظفاء التوضيحات والبنايات في إطار الحوار الهادف بين أطراف الفعل السياسي والاقتصادي بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية هذا المشروع يتقدم في سياق متميز من حيث دخول تجربة التناوب الديمقراطي التوافقي، لمنعطف واعد في اتجاه وترسيخ مقومات المشروع المجتمعي الديمقراطي، الذي أصبح الآن في بلادنا حقيقة ملموسة في ضل العهد الملكي الجديد، ومن حيث الضبط العلني لمواعد الزمن السياسي، كما ورد ذلك في خطاب جلالة الملك أمامكم، في بداية الدورة التشريعية، والتحضير الجدي المستلزمات الدخول في مرحلة متقدمة في العمل السياسي والمؤسسي، الكفيل بإظفاء طابع الموضعية الشفافة على المشهد السياسي المغربي والقيمين بالرفع من قدرات بلادنا، في مجال التمنيع الاقتصادي والمالي، وفي مظمار مواجهة معضلات الخصاص الاجتماعي. كذلك كما تعلمون السادة المستشارين المحترمين، يقدم المشروع، من طرف هذه الحكومة التي هي حكومة التغيير والإصلاحات ولكم تدرسوا مجموعة من قوانين إصلاحات ذات الطابع المؤسسي سياسيا، واقتصاديا، في اتجاه تحسين فضاءات الحريات العامة ومواصلة تحسين المنضومة القانونية والتنظيمية الكفيلة بتحدير ثقافة ممارسة حقوق الإنسان والإرتقاء بمحيط المبادرة الاستثمارية ومعاملة الاقتصاد إلى مستوى التطوير الملموس للنسيج الاقتصادي والاجتماعي. كذلك على المستوى الدولي هاذ المشروع يقدم في سياق بطبيعة الحال سيتم مناخيا ما يزال متأثرا بتداعيات الانعكاسات أحداث 11 شتنبر التي كما نعلم وقف منها المغرب ملكا وحكومة وشعبا، موقف الرزانة والحكمة مبرزا تمسك المغرب بثقلفة الحوار والتقارب، معلنا تشبته بقيم التسامح والإنحناء، وداعيا مكونات المجتمع الدولي، نحو التبصر لتأمين متطلبات السلم العالمي من خلال المواجهة الواعية لكل مظاهر اللامساواة والتخلف وكل أسباب التصدع داخل العالم، وانطلاقا من هذا العمق الاستراتيجي، للنظرة المغربية نجدد مطالبنا القاضية بضرورة إنقاد القضية الفلسطينية، التي عانت ولازالت تعاني من الغطرسة الإسرائيلية ومن لا مبالات القوى الكبرى للمعانات اليومية للشعب الفلسطيني، وما يلحقه من تقتيل وإرهاب وتجويع وإن ضبط وتفعيل وثيرة الإصلاحات الكبرى، التي أعلن السيد الوزير الأول في التصريح الحكومي أمامكم يتطلب بدون شك فترة تتجاوز الولاية التشريعية الواحدة لتبرز النتائج نتائجها، لكن

الحصيلة الحالية، حصيلة نعتز بها، حصيلة تؤسس للمستقبل، بل تطمئن على أن العمل الحكومي، أرسى مسلسل التقويم والتخليط والترشيد على أسس متينة، وأن المنجزات فتحت الباب على مصاريعيه، لتركمات تدعمها ترسيخ الوعي الشعبي، وتعميق قوى المطالب المعبر عنها، في مناخ داخله القناعة لكسب رهانات التغيير والتقدم وقد وجد هذا ++++++ في مبادرات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله منفعة قوية وضمانة كبرى نحو تجسيد الانتقال الديمقراطي، كانعكاسات ملموسة على المستوى العيش، ونمط التعامل والأداء الاقتصادي.

سيدي الرئيس،

الخطاب الذي أقدم به هذا القانون المالي سيوزع على السادة المستشارين، لذلك احتراما لهم من جهة، وحتى لا أعيد الخطاب الذي قدمته في مجلس النواب، سأعمل بالأساس على تقديم القانون المالي من خلال قرائتين اثنين،

القراءة الأولى، ستهتم بتوضيح الأهداف الأساسية لمقتضيات هذا القانون.

والقراءة الثانية، ستوجه إضاءات لأول مرة للبعد الجهوي لسياسة الحكومة من الناحية الاقتصادية، وخاصة في مجال الاستثمار إذ بالنسبة للقسم اتلاؤل يتعلق الأمر بإعطائكم إيضاحات حول أهداف هذا القانون. الهدف من هذا القانون هو العمل على ارتقاء التدبير الاقتصادي والاجتماعي والمالي من خلال في الواقع ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول الذي سأريد أن أبرزه أمامكم، هو أن هذه الميزانية أكثر من الميزانيات التي قدمناها في السنوات الأخيرة هي ميزانية تداخل عضوي بين مختلف الاهتمامات.

والمحور الثاني: هي أنها ميزانية شراكة، شراكة اقتصادية واجتماعية مع الفاعلين الاقتصاديين، والفاعلين الاجتماعيين.

المحور الثالث، الذي أعطيه وأبرزه نتيجة لخطاب جلالة الملك، في 20 غشت هو أن هذا القانون المالي أتى بابتكار جديد يتعلق بتعبئة بلادنا لموجهة مشاكل السكن الاجتماعي، ومشاكل مدن القزدير، ومشاكل السكن العشوائي، إذن المحور الأول ميزانية تداخل العضوي بين مختلف الاهتمامات، ما معنى هذا؟ معنى هذا أننا لا نقدم فقط أرقام، لا نقدم فقط كميات من الأرقام، ولكن منضورنا، منضور شمولي، سيتداخل فيه العنصر لاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، وتدبير الإكراهات، والإصلاحات الكيفية الضرورية، معنى هذا القانون الماتلي إذا كان سيخص سنة 2002، فهو في الواقع ينخرط في توجه يرتبط بالمدى المتوسطي والبعيد، لدلك اهتماماتنا في هذا القانون هي اهتمامات، مرتبطة بعضها بعض، وأول هذه الاهتمامات، هي تدبير الإكراهات، وكما قلت أمام مجلس النواب، استطاعت الحكومة خلال سنة 2000 وخاصة 2001 أن تحول الإكراهات، إلى إنجازات، وإلى مكتسبات، ويتعلق الأمر أولا وقبل كل شيء بالعمل الذي قمنا به في مواجهة وفي كثير من الأحيان كذلك بتعاون مع الجماعات المحلية التي نمثلونها، وفي مواجهة انعكاسات آثار الجفاف، سواء فيما يتعلق بتعبئة أيام العمل أو بالطبيعة البنيوية للبرنامج الذي اتبع في مواجهة الجفاف، من خلال أشغال التي اعتمدت أو من خلال توزيع المداخيل في البادية، أو من خلال الاهتمام بقضايا الماء الشروب أو بالماشية ....إلخ، ويمكن أن نقول بأن هذه العملية التي بطبيعة الحال من الناحية المعنوية زكيت بالحضور في الميدان من طرف صاحب الجلالة، هذ العملة التي دبرها السيد الوزير الأول، مع الوزارات المختصة، وخاصة وزارة الأشغال العمومية، ووزارة الداخلية، مصاحبة مع وزارة الاقتصاد، يمكن أن نقول بأن هذه العملية، نجحت إلى حد كبير وأدت أننا تمكنا من تطويق إشكالية الهجرة.

الإكراه الثاني الذي يساطنا جميعا، ويساءل العالم كله، هو تأثير وتداعيات أحداث 11 شتنبر الاجتماع الذي انتهى أول أمس في أوتاوا، الذي جمع صندوق النقد ادولي، البنك العالمي، أبرز أنه من المؤكد أن الاقتصاد العالمي دخل الآن في مرحلة انكماش، وإن كانت هذه المرحلة قد بدأت قبل أحداث 11 شتنبر، ولكن للأسف أن هذا الانكماش كما برز في هذا الاجتماع، سيمس أكثر وبشكل قوي، البلدان الفقيرة والبلدان النامية، إذن ما هو موقفنا نحن؟. يمكن أن نقول بأنه مكتسباتنا خاصة في المجال السياسي، الاستقرار السياسي، الإصلاحات السياسية التي يعرفها المغرب، صورة المغرب في الخارج الموقع الجغرافي للمغرب كذلك من الناحية الاقتصادية، مستوى وطبيعة اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي ستجعل اقتصادنا بأنه سيتأثر أقل من اقتصاد بلذان نامية أخرى، خاصة في المنطقة التي تنتمي إليها، ونجاح بعض اللقاءات الكبرى مثل لقاء المتعلق الدولي الذي احتضنته مدينة مراكش حول تغيير

المناخات، ونجاح كذلك العديد من المبادرات الدولية ستبين أن المغرب يمكنه أن يحسن قدرته الاستقطابية في هذه المرحلة، فحسب الحسابات التي قمنا بها داخل الوزارة تأثير هذه الأحداث بالنسبة لـ2001 لن يكون كبيرا لن يتجاوز نافص 0,2 بالنسبة للناتج المالي، ولن يكون هناك تأثير بالنسبة لميزانية البلاد، في هذا الإطار يطرح بطبيعة الحال قطاع تأثير في الكثير من البلدان. وهو قطاع السياحة، هنا في هذا المجال يمكن أن نقول بأننا نرفض حتمية الإزماع، بل يمكن أن نقول أن بلادنا قادرة على التأقلم مع هذه الأوضاع، والذي نهنئ عليه أنفسنا أن في هذه الفترة نلاحظ أن المستثمرين المغاربة والأجانب، يقدمون على المزيد من استثماراتهم في المجال السياحي، بمعنى هذا أنهم يحضرون بطمأنينة مستقبلهم في هذه البلاد، لاحظنا ذلك من خلال تدشين جلالة الملك للموقع الجديد السياحي في مراكش، وفي تقديمنا لجلالة الملك لمشروع تاغزولت ولاحظنا كذلك أن مجموعة من المستثمرين الكبار، قرروا وكرسوا حضورهم في المغرب، بما أننا نتحدث عن الإكراهات فلنتحدث عن تدبير ذلك قضية معدل الصرف والقرار الذي كانت الحكومة قد اتخذته، مع السلطات النقدية يوم 25أبريل هذا القرار الذي يمكن أن نقول أنه كان له طابع بنيوي، لم يكن قرار بما سمي بتخفيض العملة، بل هو قرار بنيوي لأنه اعتمد بالأساس على أن نصيب الأورو 410 في المعاملة التجارية والمالية في المغرب تزايد، بالتالي كان من الضروري أن نقترب من الأورو على حساب مستوى اقترابنا مع الدولار، ويمكن أن نقول انطلاقا من هذا القرار البنيوي أنه كان في آخر الأمر لصالح الصادرات ولصالح تحويلات المهاجرين المغاربة الذين نعتز بهم ونشد بيدنا على أيديهم، ولصالح بطبيعة الحال النشاط السياحي وخاصة أنه قد اتخذ في الوقت الذي بدأ فيه سعر النفط كذلك ينحدرشيئا فشيئا، من الإكراهات التي تعرفونها، قضايا تدبير مخلفات التدبير الغير السليم للمؤسسات العمومية، هدفنا في هذا المجال هو أولا توقيف النزيف، ثانيا هو إنقاذ المؤسسات لأنها تلعب دورا أساسيا في التوازن العام للبلاد وتأهيلها ، وتقوية آليات المراقبة، ويمكن أن نقول أنه في الأرقام الأساسية التي سنقدمها لكم بالنيبة لميزانية 2002، أن المؤسسات العمومية، ستلتزم باستثمار أكثر من 30 مليار درهم خلال 2001، ومع هذا أن قدرتها تتزايد بأنها هي المستثمر الأول في هذه البلاد، بطبيعة الحال ، كان لنا أن نتابع وضعية القرض العقاري والفلاحي والحكومة انطلاقا من كل ما قيل حول هذه المؤسسة قامت بوضع برنامج دعم بالزيادة في رأسمال هذه المؤسسة التمكين هذه المؤسسة من ضمان تسبيقات من طرف البنوك، وبمساعدتها كذلك على استرجاع هذه الديون، هذا ما يجعلنا أنه إذا كان من سنة، كنا نعتبر بأن هذه المؤسسة ستبقى في الانحدار أو على الأقل لن تخرج من وضعية وسليمة حتى بعد 6 أو 7سنوات يمكن الآن نقول لكم بأنه بعد 3 سنوات أو ثلاث سنوات ونصف سيمكن أن نقف على رجلها، ويمكن في ذلك الوقت الدولة أن تعمل على إعادة هيكلتها، كذلك هناك مؤسسة، وهي مؤسسة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، في إطار الذي قررت الحكومة دعمه خلال هذه السنة 2001، 1,2 مليار ولكن لا نخفي عليكم لأن هذا الدعم هو دعم كمي بطبيعة الحال سيسهل التعامل الإيجابي مع مديونية الفلاحين الصغار والنتوسطسن ولكن هذه المؤسسة احتاجت إلى إصلاح، ولذلك الحكومة تطلب منكم أن تعملوا على دراسة قانون الإصلاح المخصص لهذه المؤسسة، كذلك الحكومة في القانون المالي المقدم أمامكم، ستقوم بزيادة رأسمال شركة COMANAV كوماناف لأن هي كذلك محتاجة إلى تطوير وإلى دعم لأنها هي كذلك واجهت عدة صعوبات نظرا للتسيير الذي طالها في السنوات الفارطة، هناك ملف يطرح من طرف الجميع الآن ويتعلق بالخطوط الملكية الجوية بالنسبة كما قلت في مجلس النواب لهذه المؤسسة، من المؤكد أنها كانت لها مشاكل قبل 11شتنبر، تتعلق بالأساس بمخلفات سعر النفط، خاصة في السنتين الفارطتين أو تراكم ديون الدولة، لأن عدة سنوات لم تكن تؤدي ديونها، طبعا من المؤكد أنه 11 شتنبر، خلف مشاكل لكل إشراكات ديال الطيران في اتجاه العالم، كلها خاصة في مجال التأمين أنتم تعرفون أن الشركات التي هي كبيرة، ما بقاتش الآن موجودة، لذلك الحكومة هي الآن بصدد تحضير واحد البرنامج لدعم هذه المؤسسة وزيادة في رأسمالها، وبحل مشكل ديونها وهي كذلك ستكون مضطرة لإعادة النظر خاصة في برنامجها الاستثماري.

تحدث الآن على قضية أساسية وهي تدبير الإكراهات، تحويلها إلى مكتسبات، هناك اهتمام ثاني متواجد في القانون المالي ونعمل ويصاحب القانون المالي، ويتعلق الأمر بالإصلاحات، هذه الإصلاحات متعددة، طبعا هناك الإصلاح الإداري السيد الوزير الأول أنشأ بجنة استراتسجسة برئاسته، تعمل على تحضير نواة الإصلاح التي تقوم بتحضيرها الوزارة المكلفة بهذا المجال، وزارة

الوظيفة العمومية وتعمل على جعل أن هذا الإصلاح يذهب في عمل تخليق الإدارة وتفعيلها وتحسين علاقة الإدارة مع المقاولات ومع المجتمع ومع المواطنين وفي هذا التجاه بطبيعة الحال سنتقدم في السنة القادمة في مجال اللاتمركز، خاصة بتوجيهات كما نعلمون من جلالة الملك وقد قاله في خطاب الذي قاله صاحب الجلالة أمامكم، سنتوجه الآن إلى إحداث المراكز الجهوية للاستثمار، التي ستكون عبارة عن المخاطب الوحيد أو ما يسمى في الصحافة بالمخاطب، أما العبارة الحقيقية هي إحداث المراكز الجهوية للاستثمار التي ستكون أداة سياسية لدعم الاستثمار جهويا، وستدعم كذلك اللجنة، لجنة الاستثمار التي يترأسها السيد الوزير الأول.

إصلاح ثاني أساسي: الحكومة عازمة على التقدم فيه، رغم كل الصعوبات، هو إصلاح القضاء، القضية، قضية مركزية، قضية مصداقية، لإصلاح القضاء من حيث النصوص، إصلاح القضاء من حيث تمنيع القضاء، وتقوية استقلاله، وإصلاح القضاء من الناحية في اتجاه كذلك تمكينه من الوسائل الضرورية تم الإصلاح الثالث الذي لابد أن نبرم أهميته هو إصلاح التعليم الذي سيستمر تقريبا خلال هذا العقد، والذي بدأنا به ابتداءا من هذه السنة والذي يهم بطبيعة الحال كل مسالك التعليم، الأساسي والثانوي والعالي، وسيكون رجوع لبعض النقط في هذه المجال

هناك إصلاحات مالية مهمة ستدخل إلى حيز التطبيق في 2002 وتتعلق بالإصلاحات المالية، يهم إصلاح الإنفاق الحكومي من حيث ضبطه، وإدخاله في توجيه شمولي، وتنميطه من حيث كذلك تقوية القطاع العام، وتقوية القطاع العام المالي وكذلك سنتقدم لكم خلال 2002 قانون إصلاح نظام البنك المركزي وإصلاح القانون البنكي إضافة إلى الإصلاحات التي أدخلت منذ سنتين على طريق تمويل الخزينة العامة، إضافة إلى قانون التأمين الذي يدرس الآن من طرف البرلمان، وإضافة إلى بعض القوانين الهادفة إلى تمنيع وتقوية القانون في السوق المالي، بجانب ذلك لقد، وافق المجلس الوزاري برئاسة جلالة الملك، على مرسوم مهم يتعلق بإعادة نظام مراقبة الالتزام بالنفقات، وكذلك سيقدم لكم قريبا مشروع قانون يتعلق بالمؤسسات العمومية، بجانب بعض الحقول التي حكومة تحضرها ويتعلق الأمر بالإصلاحات المتعلقة بإعداد التراب، بإصلاحات متعلقة بالماء، سواء تعلق الأمر بالماء الشروب، أو بماء التطهير أوبماء السقي، إضافة بطبيعة الحال إلى إصلاح شمولي لميثاق جماعي الذي سيكون أساس من أسس تفعيل وتقوية الديمقراطية المحلية.

الإهتمام الثالث الذي ندخله كذلك في نفس البوثقة يتعلق بتقوية البعد الاجتماعي، أعتقد بأن هذه الحكومة أعطت وستعطي دائما اهتمام للقضايا الاجتماعية، بطبيعة الحال القضايا بالاجتماعية أولا وقبل كل شيء تفعيل محاربة آليات محاربة الفقر، ونعتقد بأن برنامج تطويق الجفاف كان جزءا لايتجزأ من هذه العملية، من عملية محاربة الفقر، ولكن هناك الآن، آليات يجب تفعيلها ويجب العمل على تفعيلها سواء تعلق الأمر بآليات القديمة، كالتعاون الوطني، الإنعاش الوطني أوبالآليات الجديدة، التي أسست منذ سنة فقط ويتعلق الأمر بالوكالة التنمية الاجتماعية، أو بآلية التشارك الدولة، خاصة الصندوق الحسن الثاني مع بعض الجمعيات التي تعمل في مجال السلفات الصغيرة، التي تلعب دورا أساسيا في تطويرها والتي تهدف بطبيعة الحال إلى الاعتناء بالعالم القروي هناك بطبيعة الحال بعد إجتماعي آخر، لابد أن نشير إليه في إطار القانون المالي القادم، ويتعلق الأمر بإزالة الحيف بالنسبة للمتقاعدين الذين تقاعدوا قبل سنة 1990 و1947نعتبر بأن ذلك الحيف غير مقبول، وبطبيعة الحال كان السيد الوزير الأول قد تعهد أمامكم بأن الحكومة ستعمل على رفع هذا الحيف فهذا ما سنعمل، إضافة إلى تسليم 9000 موظف صغير تطبيقا لمقتضيات الحوار الاجتماعي، اعتبارا طبعا للترقية الاستثنائية، بالنسبة لمقتضيات الحوار الاجتماعي سنتتبع تطبيقا هذا إضافة إلى تحسين أوضاع العديد من العاملين مثلا العاملين في قطاع الصحة، المهندسين، أو العاملين العسكريين في القوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس،

أمر الآن إلى المحور الثاني، المحور الثاني هو أنه محور يتعلق بأسس الشراكة، التي تريد الحكومة أن تدفع بها من أجل إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل نشر ثقافة جديدة، مبنية على الشفافية وعلى التعاقد وتحمل المسؤولية من طرف الجميع، الفاعلين الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين، سأحاول أن أبرز هذا المنظور منظور الشراكة على المستوى الاجتماعي، ثم على المستوى الاقتصادي على المستوى الاجتماعي، أريد أن أبرز من خلال تدخلات الحكومة أربع ميادين.

ميدان محاربة الأمية منذ سنة 1990 انطلقنا في رصد العملية التشاركية، الهدف منها هو تقليص الأمية، إلى نصف مستواها في العشر سنوات، مع تعاون مع عدة قطاعات، سواء تعلق الأمر بالقطاعات الحكومية لتعليم الفئات المنتمية مثلا للتعاون الوطني أو

الشبيبة والرياضة أو السجون أو قطاع الصيد البحري أو بطبيعة الحال، بتوجيه من خلال الملك هاد العملية ديال محاربة الأمية داخل المساجد، هناك كذلك المشاركة مع جمعيات المجتمع المدني في إطار نظام متكامل للتتبع والمراقبة، وهناك كذلك عملية تشارك في محاربة الأمية مع بعض المقاولات شي مهم يجب أن نسجله، وعنصر ثاني يتعلق بالتربية غير النضالية هنا كذلك هناك اتجاه تشاركي مع جمعيات غير حكومية يهم الشتغلين في عدة قطاعات إنتاجية يهم كذلك نزلاء مركز الطفولة ويهم الأطفال المهملين في الشوارع.

وهناك ثالث التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر: نحن بطبيعة الحال ويعيش هذه الأيام، أسبوع التضامن، واللي مهم انطلاقا في خطاب جلالة الملك ، وانطلاقا من التوجه المقدم من طرف الحكومة، أنه عملية التضامن يجب أن تصبح غير مرتبطة بالإسعاف، بل مرتبطة بالتنمية الاقتصادية، في هذا الإطار أريد أن أعطيكم بعض الأرقام، إن الهدف من هذه العملية، هو تنمية القدرة الانتاجية، وخلق فرص الشغل والتأهيل المهني، فلذلك لحد السنة الفارطة، الحكومة وقعت 38شراكة، مع جمعيات محلية في هذا الاتجاه، في سنة 2001 سيتم التوقيع على 156اتفاقيات وفي سنة 2002، الغلاف المالي سيكون أكبر، وعدد الاتفاقيات المتعلقة، بالتنمية الاجتماعية سيكون أكبر.

أتحدث أخيرا على شيء آخر في إطار الشراكة الاجتماعية: يتعلق بإمكانية تدخل الجماعات المحلية، هنا كذلك في المجال الاقتصادي، نلاحظ كذلك تقدم كبير في إطار تعاقد الدولة أو المؤسسات العمومية، مع الجماعات المحلية وأقدم على الأقل أربع نماذج.

نموذج مهم يهم كل أقاليم المملكة يتعلق باتفاقية إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية، في الأرياف والمدارات الشبه حضارية بين وزارة الداخلية ووزارة التعليم ووزارة الاقتصاد والمالية، وصندوق التجهيز الجماعي وهدف هذه العملية وهو تمويل عملية تأهيل المدارس التعليمية بواسطة قرضمن الصندوق صندوق التجهيز الجماعي CIC يصل حدوده إلى 15مليار إلى االجماعات على مدى 5سنوات فإلى غاية 31 أكتوبر 2000 إنخرطت في هذه الاتفاقيات 715 جماعة.

أعطيكم النموذج الثاني: يتعلق الأمر باتفاقية شراكة بين الجماعة الحضرية لسايس بمدينة فاس مع وزارة الصناعة والتجارة، تهم تثبيت الباعة المتجولين خاصة في إطار مركزين العوينات والحاجب والزهور.

أعطيكم مثال ثالث، يهم اتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لتطوان ووكالة إنعاش أقاليم شمال، هدفه اقتناء آليات ومعدات خاصة بالنظافة، والإسعاف والتدخل السريع.

وأخيرا، نموذج رابع يتعلق بإشراك الجماعات المحلية في إنجاز الكهرباء القروية، والماء الشروب، هذا شيء تعرفه كل أقاليم المملكة وكل الجماعات، بمشاركة الدولة والجماعات والمستفدين، وأخيرا، النموذج الأخير وهو له أهمية التقاعد الذي وقع، بين الحكومة وجهة الرباط زمور زعير، وصندوق الحسن الثاني، من أجل إحداث منطقة صناعية، بعين جوهر.

الآن المقاربة التشاركية، على المستوى الاقتصادي هناك أشياء جديدة لا نقدمها لكم، طبعا هناك فلسفة صندوق الحسن الثاني الهادفة بالأساس إلى خلق تعاقد بين الوزارات من جهة، وبين عالم الاستثمار، على أساس أن كل الاستثمارات المتعلقة بصندوق الحسن الثاني، وسأرجع إليها فيما بعد، هدفها هو خلق بنية استقبالية لتقوية الاستثمار في القطاع الخاص، لكن هناك شيئين جديدين: ويتعلق الأمر بتحضير تعاقدات، مع بعض المهن، مع مهنة السياحة، مع مهنة النسيج ، ومهنة التكنولوجيا الحديث، ولحد الآن وضعنا اتفاقية مع قطاع السياحة، اتفاقية مرجعها، خطاب جلالة الملك في مراكش يوم 10 يناير 2001، الذي حدد بطبيعة الحال منظورنا، في المجال السياحي، هناك تاريخ هو 2010، هناك هدف الوصول إلى 10ملايين من السواح، هذه الاتفاقية، أساسها خلق حركية استثمارية، خاصة في المواقع السياحية الجديدة، سواء كانت المواقع الثقافية التاريخية، أو في المواقع المرتبطة بالبحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي، وحركية التموين، وهنا عنصر جديد، لأنه من خلال صندوق الحسن الثاني سيمكن المؤسسات الفنادق التي عمرها يزيد عن 7سنوات، من تجديد استثماراتها وإصلاح إمكانياتها، وكذلك سيتدخل صندوق الحسن الثاني بشكل مباشر،أو بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عن طريق، مؤسستين ديال الضمان التي لدينا، وهي دار الضمان من جهة، والصندوق المركزية للضمان، من أجل

التخفيف من كلفة القروض، وهذا المجال كذلك إضافة إلى أن صندوق الحسن الثاني، يتحمل العبء جزء من كلفة الأراضي في المناطق المهيئة للنشاط السياحي.

الآن نحن بصدد تحضير تعاقد ثاني، وعندما أقول التعاقد ماذا يعني؟ لا يعني الدولة ستعطي وحدها، التعاقد يعني بأن المستثمرين عليهم كذلك أن يلتزموا وأن يحترموا تلك الالتزامات فإذن عندنا برنامج ثاني يتعلق بالنسيج، والأليسة، اللمسات الأخيرة خاصة تتقدم بالنسبة لهذا البرنامج، لأنه مشغل استراتيجي مهم، يجب أن نعمل على دعمه، يجب أن تعمل على تقوية الأساس، والتوجه والإندماج، الإندماجي بالأساس، في هذا الإطار، هذه الاتفاقية ستستعمل كذلك إمكانية صندوق الحسن الثاني، ليتحمل جزء من عملية التموين، من أجل تأهيل المؤسسات، من أجل ضمان القروض عبر مؤسسات القروض التي ذكرتهما، ومن أجل النقص من الكلفة، كلفة الأراضي، ولكن أيضا من أجل شيء أساسي، وهو مصاحبة المستثمرين بالنسبة لعملية التموين.

المحور الثالث، الذي يصاحب هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية شمولية لمحاربة السكن العشوائي ومدن القزدير، في الخطاب الملكي ل20، غشت، جلالة الملك بشر بثورة جديدة ثورة الملك والشعب ضد السكن العشوائي وأبرز بعض الأرقام الأساسية، حيث أنه الآن عندنا حوالي 780ألف عائلة منها 273 ألف يعيشون في دور الصفيح، ولكن هاد 780فيهم ناس اللي عايشين في دور الصفيح، والناس اللي عايشين كذلك في المساكن العشوائية.

البرنامج الذي الحكومة هي بصدد تحضيره، وينخرط ضمن القانون المالي: هو خلق كذلك آليات تشاركية، المستفدين بطبيعة الحال سيساهمون بـ 44% من كلفة هذا البرنامج الذي يستمر هنا كذلك 10سنوات والدولة ستتدخل أولا عبر ميزانية الدولة، تقريبا سنويا 300 درهم. ثانيا عن طريق صندوق الحسن الثاني تقريبا 380 إلى 400 مليون درهم ثالثا عن طريق صندوق التضامن لصالح السكن الذي أسس في إطار القانون المالي المقدم أمامكم، اللي المداخيل ديالو ستصل 350 مليون درهم، اعتبارا لهذا الاقتطاع، ديال بالنسبة للكيلو بالنسبة للإسمنت.

وأخيرا الجماعات، هي بدورها يمكن أن نقول أنها تشارك هذا الابتكار ديال هاد الطريقة الجديدة، يمكن أن نقول بإننا نهيء بلادنا، لمراجهة معضلة من المعضلات الخطيرة التي تشتكي منها.

سيدي الرئيس، كما في الخطاب الموزع أمامكم ستجدون، المعطيات المرقمة والإجراءات لذلك لن أرجع إليها، ولكن لتأمر الآن قسم ثاني ويتعلق الأمر بالبعد الجهوي لمشروع قانون المالية، هدفنا هو التنمية الشاملة، وهذه التنمية الشاملة لا يمكن أن تكون، إلا إذا همت كل ربوع البلاد، في هذا الإطار الحكومة تومن بالتنمية الجهوية وبكل ما يرتبط بها، اللامركزية إعداد التراب في إطار منظور شمولي ومتكامل.

في هذا الإطار ستجدون مجموعة من المعطيات، حول تقسيم أو التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار، طبعا هذا التقسيم سيعطي فكرة، لأول مرة سنبرزها على أهمية السياسة الجهوية للحكومة وإن كان لابد أن ننبه كذلك أن بعض المنجزات، وإن كانت لها مواقع، فهي بطبيعتها لها بعد وطني سواء تعلق الأمر ببعض السدود أو تعلق الأمر باستثمارات في مجال الطاقة، أو تعلق الأمر باستثمارات في مجال النقل، أو في الموانئ، كما أنه هناك بعض النفقات الاستثمارية، التي لا يمكن توزيعها على الأقاليم، منها ما نسميه بالتحملات المشتركة، الدفاع الوطني الأمن الاتصال، المالية بصفة عامة، وبعض الدراسات التي لها طابع عام، لأنها تكتسي طابعا وطنيا، وتقريبا هذه النفقات تصل إلى 6 مليار درهم، يبقى مع بعض التحفضات، ولكن هذا هو الاجتهاد الذي قمنا به اليوم مع بعض التحفضات المرتبطة بعدم إمكانية توزيع الاعتمادات فيمكن إن نعطيكم فكرة، عن توزيع مجهود الدولة. سواء تعلق الأمر بالميزانية العامة، أو صندوق الحسن الثاني أو الجماعات أو المؤسسات العمومية،لأن مجهود الدولة ليس فقط هو الميزانية، لأن العديد من النفقات خرجت من الميزانية، إما إلى المؤسسات العمومية، أو تكلف بها صندوق الحسن الثاني، ولذلك يمكن أن نقول لكم، على عكس ما يقال بأن البنية الحقيقية للميزانية تغيرت كثيرا، في هذه الفترة نتيجة بروز صندوق الحسن الثاني، وتقوية أهمية المؤسسات العمومية، ستأخذ في أول الأمر، الميزانية العامة للدولة، هنا إسمحوا لي. قمت بمجهود من أجل توزيع هذه الاعتمادات وتقريبا هي 7 المليار ، إلى ليس الجهات 16. لأنه من الناحية الاقتصادية، الجهات هي أولا مفهوم دستوري، وإداري وسياسي ولكن اعتبارا لمناطق، وهي 7 مناطق أساسية.

- المنطقة الأولى: هي منطقة الدار البيضاء الكبرى مع الشاوية وورديغة، هذه من ناحية الميزانية العامة أي من حيث هذه النفقات التي يمكن توزيعها أخذت 8,2%

- المنطقة الثانية: الرباط سلا زمور زعير الغرب إلى طنجة وتطوان، هذه عندها 25%من الميزانية.

- المنطقة الثالثة: فاس بولمان تافيلالت 12%.

- المنطقة الرابعة: دكالة عبدة تادلة أزيلال 16,8%.

- المنطقة الخامسة: سوس ماسة العيون إلى الحدود المغربية الموريطانية 15,3%.

- المنطقة السادسة: وهي صغيرة الحجم من الناحية الجغرافية ولكن نسبيا مراكش، تانسيفت الحوز، تقريبا 10%.

- المنطقة السابعة: الجهة الشرقية مع تازة الحسيمة وتاونات 12,4%.

هذه الأرقام ماذا تبين؟ أحيانا تبين بأن مثلا المطقة الشمالية الغربية، ربما عندها واحد الرقم أكبر، لماذا؟ لأن هناك مشروع ديال تعلية سد سيدي محمد عبد الله بنواحي الرباط الذي يسهم كذلك الدار البيضاء، وكذلك بعض المشاريع الكبيرة التي تهم خاصة مناطق الشمال، وكذلك بعض الاعتمادات المخصصة لإحصاء السكان ...إلخ.

في المقام الثاني نجد 17%المنطقة الوسطى الغربية، المتمثلة في جهة دكالة عبدة أزيلال نظرا للتجهيزات الفلاحية التي تركز فيها.

ويليها بـ 15,3الكمنطقة الجنوبية الغربية الممتدة من سوس إلى الحدود المغربية.

وتتفاوت تقريبا حصة كل من المنطقة الشرقية المنطلقة من خط الحسيمة تازة فكيك، إلى الحدود مع الجزائر. ومنطقة فاس بولمان تافيلالت، لأن حصتهم تقريبا هي 12,4% و12,2 فيما يخص المنطقتين الباقتين فالملاحظ أن جهة مراكش تانسيفت الحوز، تتقدم على منطقة الدار البيضاء الكبرى الشاوية وردية إذ تبلغ حصتها على التوالي 9,7% و8,20% مما يؤكد على الأقل من الناحية العامة للبلاد بأنه مدينة الدار البيضاء ليست هي التي تستفيد أكثر الآن عندما ندخل إلى المشاريع لن أتكلم عن مشاريع الجفاف لأنها بوحدها، ولن أتكلم عن مشاريع سكنى، لأنه تكلمت عن السكنى في القسم الأول، أنا أتكلم عن بعض القطاعات الأخرى القطاعات الاجتماعية، عندنا في ميدان التكوين المهني توسيع المعاهد العليا للتكنولوجيا التطبيقية في طنجة ومكناس، وفاس، في ميدان التعليم الأساسي، عندنا توسيع شبكة المدارس، خاصة في العالم القروي في كل الأقاليم، وقد شبكة الإعداديات، والعمل في نفس الوقت على تكثيف شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية، في ميدان التعليم الثانوي، عندنا، توسيع الثانويات، خاصة بالنسبة للتعليم التقني وإدخال التقنيات الجديدة للإعلام في عدة أقاليم، في الميدان ديال التعليم العالي عندنا الطاقة الإيوائية سترفع، خاصة من خلال تقوية تجهيزات البيداغوجية والتعليمية، يتعلق الأمر على الخصوص بإنشاء كليتين للحقوق بطنجة والدار البيضاء، وتجهيز كليتين للطب بفاس وكراكش، وإحداث أربع مدارس وطنية للعلوم التطبيقية لكل من وجدة وأكادير ، طنجة مراكش، وكذلك المدرسة الوطنية ديال الفنون والمهن بمكناس.

في ميدان الصحة، نجد في الخريطة الصحية بناء وتجديد مؤسسات صحية في كل أنحاء المملكة، وتقوية البراجح الصحية، وخاصة البرامج الرامية إلى الوقاية،

بالنسبة الآن نمر إلى القطاعات الانتاجية هنا الميدان الفلاحي، مجد بالأساس، المشاريع الأساسية التي لديها طابع جهوي تمتين النوارد المائية من خلال توسيع دوائر الري الكبير على مساحة 30 ألف هكتار في مناطق عبدة دكالة الغرب ولوكوس، دون إغفال عملية الري الصغير والمتوسط، التي تهم 116ألف هكتار في كل منطقة الساهلة بتاونات أقاليم الشمال ومنطقة بادس وغيرها.

تنمية المناطق البورية مع مواصلة برامج التنمية القروية المندمجة في منطقة تاوريرت تافوغالت بمساحة 646 ألف هكتار ومنطقة الريف وبور الساحل بدكالة والمناطق الجبلية بإقليم الحوز.

في ميدان الصيد البحري، نجد بناء ثلاث قرى جديدة للصيادين في كل من رأس بدوزة بإقليم آسفي ودار بوعزة والوليدية وواد لو، وبناء خمس نقط مجهزة لتفريغ، في أقاليم قنيطرة وطنجة والصويرة، مع مواصلة الجهود في تأهيل القطاعات الفرعية، للصيد البحري، ودعم الصيد التقليدي، ببناء أربع قرى للصيادين بشمال المغرب وتحديث تالصيد الساحلي بتحسين وضعية وتجهيز البواخر.

في ميدان الطاقة والمعادن، كاين استكشافات في عدة أماكن وبطبيعة الحال لابد أن أبرز التقدم الذي يتضح سنة عن سنة في مجال النفط والغاز.

في مجال التجارة والصناعة، الذي يهمنا هنا هو التفاقيات، بين صندوق الحسن الثاني وحده مناطق أمن أجل تأهيل المقاولات الصناعية، ،تقوية الصناعة.

في ميدان الاقتصاد الاجتماعي، إعادة هيكلة التعاونيات والجمعيات والتعاضديات لتحسين فعاليتها، في ميدان المقاولات الصغرى والمتوسطة، هناك الآن واحد المرجع هو الميثاق المتعلق بها من أجل تحديثها وتقويتها.

في ميدان الصناعة التقليدية، الهدف هو مواصلة عملية التوجيه، وإنعاش القطاع وتشجيع انفتاحه على الأسواق الخارجية، من خلال تأهيل مجمعات الصناعة التقليدية من خلال مجال السياحة اللي مهم هو المناطق السياحية المعروفة الست على المناطق البحرية، وكذلك الاهتمام بمناطق داخلية ارتباط كذلك تعمل وزارة الثقافة، من أجل تطوير المنتوج الثقافي، خاصة فاس مكناس الرباط الدار البيضاء ومراكش ،ورزازات طنجة وإعادة هيكلة غادي نقدمو ليكم قانون قريبا المكتب الوطني المغربي للسياحة الآن سنمر لقطاع مهم جدا، هو قطاع البنيات التحتية، في ميدان السدود الكبرى والمتوسطة خلال 2002، ستنتهي الأشغال بالمركب الهيدروكهربائي لشار الواد أيت مسعود لإنتاج الكهرباء لتزويد مدن خريبكة، وبني ملال وقصبة تادلة، وواد زم وبجعد بالماء الصالح للشرب، والري ، والري 35ألف هكتار بمنطقة بني عمير، مواصلة الأشغال بسد سيدي سعيد لإنتاج الكهرباء وتزويد مدينة، ميدلت بالماء الصالح للشرب وري منطقة ملوية الوسطى وملوية السفلى إنها أشغال بسد أيت حمو لتزويد مدينة أكادير تاغزولت طبعا بالماء الصالح للشرب والماء المخصص للصناعة، مواصلة الأشغال المتعلقة بتعلية سد سيدي محمد بن عبد الله قر، الرباط للرفع من قيمة التزويد الماء الصالح للشرب، وكذلك سيخصص أيضا للصناعة لفائدة المنطقة الصناعية ما بين قنيطرة والدار البيضاء، مواصلة أشغال بناء سد رواد لتزويد مدينة تطوان والمناطق الساحلية المجاورة بالماء الصالح للشرب، وتعزيز الري الصغير والمتوسط بالمناطق الموجودة بسفح السد مواصلة بناء سد لوكوس بإيكوزلان بإقليم الصويرة لتزويد مراكز تمنارت بالماء الصالح للشرب وسقي الأراضي الفلاحية الموجودة في سفح السد وأخيرا انطلاق أشغال بناء سد أيت مزال لتزويد أراضي أيت باها بالماء الصالح للشرب، وسقي 260 هكتار من الأراضي الفلاحية المجاورة ورفع مستوى المياه الجوفية.

في ميدان الطرق، عندنا برنامج 2002 تقوية، 500 كلمتر تكسية 500 كلمتر، وتوسيع 600 كلمتر، وطبعا كاين برامج الصيانة التي تهم كل أقاليم المملكة، لكن لابد أن أشير، إلى مشروع مهم بدأ على حساب الدرلة وحدها، منذ سنتين، وهو مشروع المدار المتوسطي، والآن بعد أن هيئنا كل المفاوضات الدلية المتعلقة بتمويل هذا المشروع، الذي كلفته ستزيد على 5مليار درهم، اللي الطول ديالو غادي يكون 530 كلمتر، فمن المنتظر أن هذا المشروع سيتقدم بشكل واضح ، ما بين كل المناطق ديال الشمال، وبطبيعة الحال غادي يعطي واحد الدفعة نوعية كبيرة بالنسبة لمنطقة الشمال، بالنسبة للطرق السيارة، التي تتكلف بها شركة الطرق السيارة، التي دعمت من طرف صندوق الحسن الثاني قالبرنامج 2002، هو متابعة المدار الطرقي الخارجي لمدينة الدلر البيضاء على مسافة 27 كلمتر، الشروع في أشغال الطريق السيار، البيضاء الجديدة، انطلاق بناء الجزء الثاني من الطريق السيار صيلا طنجة، ومتابعة أشغال مقطع الطريق السيار سيدي اليمني طنجة على مسافة 45كلمتر، طبعا كما تعلمون صندوق الحسن الثاني أعطى هذه الشركة لحد الآن، مليار درهم.

في ميدان الموانئ هناك انجاز الدراسات التقنية لتحضير بناء ميناء جديد للصيد في بوجدور، وصيانة المنشآت الخاصة بميناء الجرف الأصفر، والناظور وقنيطرة، والمهدية، والعرائش ، والدار البيضاء، والمحمدية، ومصب أبي رقراق بالرباط سلا، وإزاحة الرمال في أحواض الموانئ والنترات المائية.

هذه سيدي الرئيس، بتركيز، جهوية النفقات ديال ميزانية الدولة.

نمر الآن لنفقات صندوق الحسن الثاني، صندوق الحسن الثاني يأتي مورده بالأساس من مداخيل الخوصصة، العمليات ديال الخوصصة الاثنين، التي نعتز بأن المغرب نجح في إنجازها، هنا من المنتظر النفقات من الناحية العملية، خلال 2002لصندوق الحسن الثاني ستصل إلى 3,5 مليار، هاذ النفقات كيف ستوزع.

- بالنسبة لمنطقة الدار البيضاء الشاوية ورديعة 36%.

- بالنسبة للمنطقة الرباط سلا زمور زعير الغرب إلى طنجة تطوان. 30%.

منطقة فاس بولمان تافيلالت 5,3%.

منطقة دكالة، عبدة تادلة أزيلال 11%.

منطقة سوس ماسة والمناطق الجنوبية 30%.

منطقة مراكش تانسيفت الحوز 4%.

منطقة الجهة الشرقية تازة الحسيمة تاونات 2,5.

هنا غادي نشوفو، كيف الأشياء اللي مشينا فيها الآن، أن نوعية من الاتفاقات اللي وقعها السيد الوزير الأول، باعتبار الأمر بالصرف أمام جلالة الملك مع الوزراء المختصين، عندنا الاتفاقية ديال 11شتنبر 39اتفاقية، سألخصها، واتفاقيات 27أبريل الثانية.

بالنسبة للاتفاقية الأولى، همت تزويد السكان القرويين في مختلف أنحاء المملكة بالماء الصالح للشرب، إنجاز 18200 وحدة سكنية. السكن الإجتماعي، بالمحور، جديدة، سلا. إعادة بعض رسملة بعض المؤسسات العمومية العاملة في ميدان الإسكان دعم الجمعيات العاملة في السلفات الصغرى، تعزيز الأموال الذاتية لشركات الطرق السيارة كيف قلت قبيلى.

إنجاز تجهيزات تحتية الخارجة للمنطقة السياحية تاغازولت إنجاز مشروع النسيم في الدار البيضاء، لإعادة إسكان 10750 أسرة، سيتم ترحيلها، في إطار هذا المشروع.

استصلاح أوريكا بمراكش لحمايته من الفيضانات.

إحداث 29 نقطة تفريغ مجهزة على طول الشواطئ المغربية لفائدة الصيد البحري.

إحداث المكتبة الوطنية والمتحف الوطني بالرباط.

إعداد 9 مناطق صناعية.

دعم المستثمرين في قطاع النسيج والإليكتروبنك

إنشاء حضيرة تقنية ببوزنيقة ديال خاصة الاقتصاديات المتقدمة الحديثة.

إحداث بوابات المدن.

إحداث مركز بمبلغ 10 مليون لتشجيع انبثاق المقاولات الشابة.

وهكذا هاذ الاتفاقية الأولى، همت 4مليار و500 غاتعطيها صندوق الحسن الثاني، ولكن تادي، إلى استثمارات ديال 16مليار من طرف القطاع الخاص.

بالنسبة للاتفاقية ديال 27أبريل، الآن اللي نجزت تتهم 9ديال الاتفاقات يتعلق الأمر بمشاريع سكنية فاس ومراكش، بإنعاش التشغيل من خلال وسائل الإعلام، بتنمية منطقة صناعية تكلمت عليها ديال عين جوهرة قرب الرباط في طريق مكناس بدراسة مشروع منح الامتياز لاستصلاح الأراضي السقوية في المجال الفلاحي تقوية وسائل الاتصال للتلفزة المغربية.

هذي هي المشاريع اللي يمكن نقول أنها في طريق الانجاز، وقريبا ستوقع اتفاقيات جديدة تهم كشاريع جديدة وأقاليم مختلفة أمر الآن إلى الجماعات المحلية، لا لأتحدث عن الجماعات المحلية لأن استثماراتها ، ستقترب في المليار خلال السنة القادمة منها هي بالأساس كما تعلمون هي تتمشي للطرف والتطهير وفي الورقة الموزعة أمامكم فيها تبويبها في أرقام، ولكن أقول أن التمويل الإجمالي، يعتمد إلى حد كبير على ميزانية الدولة لأن فائض الميزانية ديال الجماعات تدخل تقريبا بـ 66% في حين صندوق التجهيز الجماعي 26% والجزء من الضريبة على القيمة المضافة 6,6% اللي تيهمنا هنا كذلك هو التوزيع الجغرافي لتدخلات صندوق التجهيز الجماعي نلاحظ بأن هاد التدخلات الدارالبيضاء الشاوية وردية، فقط 10% الرباط إلى تطوان 15% المنطقة اللي تحدث عليها سابقا.

فاس بولمان مكناس تافيلالت 15,5%.

دكالة عبدة أزيلال 11,9%.

سوس ماسة ومناطق الصحراء المسترجعة 20% تقريبا.

مراكش تانسيفت الحوز 10%.

الجهة الشرقية تازة الحسيمة 16%.

من خلال ذلك يتضح بأن الجهات الأكثر استفادة، من صندوق التجهيز الجماعي هي سوس ماسة درعة الحسيمة تاونات مراكش تانسيفت الحوز مكناس تافيلالت ووردية.

وأخيرا وليس آخر لأن هي أهم شيء من الناحية الكم: المؤسسات العمومية. المؤسسات العمومية اللي مقررة في 2002 غدي تقدم بقفزة كبيرة في استثماراتها التي ستصل إلى 31 مليار، منها 19 مليار يمكن نوزعها جهويا. هاد الاستثمارات تتوزع بالشكل التالي:

الدار البيضاء الكبرى الشاوية وردیغة تقريبا 15.

الرباط سلا، الغرب، طنجة، تطوان28%.

فاس بولمان مكناس تافيلالت 10,4.

دكالة عبدة تادلة أزيلال 18%.

سوس مناطق الجنوب 14%.

مراكش تانسيفت الحوز تقريبا10%.

الجهة الشرقية الحسيمة تازة تاونات تقريبا مذلم 10%.

هنا ما فيها باس نشوفوا هاد المشاريع باش نعرفوا بأنه الدرلة تتدخل خارج ميزانية البلاد.

أولا في مجال السكك الحديدية المشاريع اللي مقررة خلال السنة القادمة هي مواصلة تصحيح المسارات ونشيةخط سيدي قاسم مكناس والخط مكناس فاس إعادة تأهيل، واقتناء القطارات إنهاء أشغال محطة القطار بطاجة.

في ميدان الموانئ تمديد الرصيف المخصص للحاويات بالدار البيضاء.

تقوية رصيف رسو البواخر في الدار البيضاء.

إنجاز رصيف جديد بالجرف الأصفر.

في ميدان الاتصالات مهمة جدا، تقوية الإمكانيات التقنية لشركة اتصالات المغرب. لأن غادي تستمر وحدها الشركة 4 مليار درهم، في كل الأقاليم في ميدان الطيران المدني مواصلة انجاز برامج الخطوط الملكية الجوية، طبقا مع تحيينها، اعتبارا للانعكاسات التي سبق أن تحدثت عليها.

في ميدان الطاقة، إنهاء الأشغال بالوحدة المرتبطة بسد شار الواد، مواصلة الأشغال بوحدة أيت مسعود.

إنهاء الأشغال الإنتاج المرتبط بسد الوحدة.

مواصلة الأشغال في مركز تحويل الطاقة، عن طريق الضخ بأفورار.

إنهاء أشغال توسيع، وحدة الديازال بالداخلة.

الشروع في إنجاز وحدة التالفيت برج.

تثبية الخطوط الارتباط المتبادل بين المغرب وإسبانيا، وتبلغ تكلفة هذه الكشاريع 5,7مليار.

في ميدان الماء الصالح للشرب، مواصلة إنجاز مشاريع تحلية المياه بطنطان والعيون وبوجدور.

مواصلة مشروع تزويد مدينة مكناس انطلاقا من سايس.

مواصلة تطهير السائل بعدد من المدن خنيفرة، مريرت، بركان، تاوريرت أزيلال، عين تاغشتات، تافاغولت.

تزويد عدد من المدن الصغيرة والمتوسطة بتكلفة تصل إلى 2,3 مليارو أخيرا في ميدان الفوسفاط تبلغ تكلفة المشاريع المبرمجة بالنسبة (2002 1,6 مليار تسهم بالأساس المناطق اللي فيها إنتاج الفوسفاط.

السيد الرئيس،

من خلال العمل على دعم المكتسبات والسعي نحو ابتكار وسائل جديدة تساعد على تأمين التطور، وعلى المقاومة الملموسة. في الفوارق الاجتماعية، الجهوية تعمل الحكومة بكل عزم وبكل حزم على تقوية مؤهلات البلاد وكلها ثقة في قدرة البلاد وقواها الحية على كسب رهان الانتقال الديمقراطي، إن التدبير الاقتصادي والمالي، الذي نهجته الحكومة منتوج على المستقبل وبما أن أفقه هو تحضير المستقبل قدرات جهازنا الإنتاجي، داخل مناخ اجتماعي سليم، ومتلاحم من جهة أولى والرفع من القدرة الاستقطابية لعدد من القطاعات الواعدة اتجاه حركة رؤوس الأموال، واتجاه تيارات التبادل الدولي من جهة ثانية هما وجهات متلازمات، نوضفهما معا للرفع من إمكانيةالتشغيل، والمداخيلو والثورة الوطنية.

لذلك في هذا الإطار بطبيعة الحال لابد أن نقوم بقراءة ديناميكية لعملنا الاستثماري، في هذا الإطار كذلك لابد أن نبرز ضرورة عملنا، وتقوية علاقاتنا الخارجية، وضمنها بالأساس علاقتنا بمحيطنا المباشر، دون التفريط في حقوقنا التاريخية وفي مصالحنا العليا، داخل حضيرة دول البحر الأبيض المتوسط واتجاه تحريك إطار المغرب العربي الكبير ليصبح واقعا ملموسا لصالح كل شعبنا فنحن نعمل لضمان اندماج واقعي بمحيطنا المباشر، والطبيعي أولا ونحن منفتحون وساعون كذلك إلى كل سبل الشراكة والتعاون. انطلاقا من المبادرة الملكية السامية حول تعميق الحوار الأورومتوسطي، خاصة

في اجتماع أكادير، ومن خلال التجديد الذي طرأ على العمل الدبلوماسي للحكومة ككل نتقدم محو تقوية فعلية لمواقعنا، ولإسماع صوتنا والدفاع عن حقوقنا الترابية، والاقتصادية.

لقد مهدت نهاية القرن الماضي لتحولات عميقة ومتسارعة للعالم، ومع أحداث 11شتنبر، تغيير العالم، تغير مسار علاقاته الدولية، وتتغير بنياته الاقتصادية، والمالية، وبما أن كل التكهنات الممكنة، فلا مناصي في موافاتها بمجهود لتمنيع اقتصادنا دون أي تردد ودون أي تباطئ. في إطار تعبئة: من خلال أفاق سياسية اجتماعية واقتصادية، التي رسمها جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية أمامكم، والتي تشكل المنطلق بالنسبة لنا وبمناسبة تقديم هذا المشروع، نجدد كلنا للإلتزامنا الجماعي عليمتابعة العمل التنموي، ومكافحة كل مظاهر العجز الاجتكاعي كما نؤكد حرصنا، على الدور على وحدة التراب الوطني، وباعتزازنا تعمل القوات المسلحة الملكية، واستعدادنا لمواصلة العمل من أجل بناء المغرب الموحد. والمتضامن، وتأكيد لدور القوات المسلحة الملكية، بالإشراف المباشر لقائدها الأعلى، جلالة الملك، وكذلك بدور الدرك الملكي ومكونات الأمن الوطني، خدمة لطمأنينة البلاد .

إن التغييرات، سيدي الرئيس، والتحولات التي تحتاج المعمور تدفعنا للتشبث بالأصالة المغربية المستمدة من التعاليم السمحة للدين الإسلامي الحنيف وعلى الانتماء العربي والتجذر الأمازيغي الذي ننتمي إليه كلنا وفي نفس الوقت هذا التوجه الذي ينير لنا الطريق ويمكننا في نفس الوقت من الانفتاح على قيم الحداثة وعلى قيم الكون في الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام عليكم .

السيد الرئيس:

شكرا لوزير الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة وشكرا للوزير الأول ولجميع الوزراء، شكرا كذلك للسادة المستشارين المحترمين . وقبل رفع الجلسة أخبر السادة أعضاء لجنة المالية، أن مكتب اللجنة قد قرر الشروع في دراسة مشروع المالية لسنة 2002، ابتداء من يوم الجمعة القادم 23 نونبر على الساعة 9 ليل ا.

شكرا لكم مرة أخرى ورفعت الجلسة .